الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من أجل تشريعات تعيد حقوق الكورد الفيلية

"اذا كانت الأحزاب والقوى السياسية في العراق تدرك حجم الظلم والحيف الذي لحق بشريحة الكورد الفيلية ، وتقر وتعترف بها ، فأن ما وقع عليهم من استلاب أنساني وتدمير نفسي ، يفوق حجم الخسارات المادية التي وقعت عليهم . ومن يتصفح أوراق التاريخ العراقي الحديث ، ويتعرف الى نضال الكورد الفيلية ، حيث كانوا الوقود والمصدات الأمامية لكل أحزاب الحركة الوطنية في العراق ، مثلما كانوا الظهير الأساسي والخزين الذي يمد الثورة في كوردستان العراق ، فقد أعطوا أرواحهم للتعبير عن مساندتهم تلك الثورة التي بقيت جذوتها مشتعلة حتى تحققت بعض الحقوق ، وبانت بعض الآمال في أن تكون للكورد في العراق ما لأخوتهم من أبناء بقية القوميات."

زهير كاظم عبود
كاتب

التدمير النفسي الذي لحق بالكورد الفيلية يتجاوز التصور، ويتخطى ما حدث في التاريخ للعديد من الشرائح المظلومة، فقد تم استلاب مواطنتهم، وسحبت منهم جميع المستمسكات الرسمية والقانونية، ومارست السلطات البائدة ضدهم أساليب غاية في الخسة والدناءة، فقد جردتهم من الوثائق التي تثبت مواطنتهم، وقامت بإتلافها دون أي منطق قانوني، ومن ثم القيام بحملات التسفير التي صاحبتها حملات اعتقال الشباب .

ومهما كانت الغاية التي وظفت تلك السلطات لها جميع الغايات، فقد أصبح الآلاف منهم من دون هوية ومن دون وثيقة تثبت الشخصية، ومن تم رميه مع تلك الأعداد على الحدود الشرقية مع العراق، وتحديدا مع إيران بزعم التبعية، كان مركزه القانوني أنسانا متجردا من جميع ما يثبت مواطنته أو حقوقه الإنسانية، ومع إن القانون الدولي ولوائح حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة لاتجيز بقاء إنسان مهما كان جنسه أو قوميته أو دينه من دون جنسية، فقد أطبق العالم عيونه عنهم، وسد المجتمع الدولي آذانه عنهم .

وتعرض المجتمع الفيلي الى مصاعب كبيرة، وهو يقيم في ارض غير أرضه وفي بلد لا تربطه أية علاقة قانونية، ومن دون أن يتمكن من إثبات مواطنته العراقية في ذلك الزمن ، وتعرض المجتمع الفيلي بشكل عام الى هزات نفسية وتبعثرت العوائل وتفرقت النساء عن الرجال، في فترة عصيبة وحرجة انتشرت فيها الأعداد في كل أنحاء الأرض، بحثا عن الملاذ الآمن والوجود الإنساني.

ونعتقد أن كل صاحب ضمير حي لاينكر ما تعرضت له أملاك وحقوق الكورد الفيلية من سلطات الأمن الصدامي، فقد صودرت أموالهم وسرقت ممتلكاتهم واختلست تلك الأجهزة المخشلات والنقود والمدخرات من بيوتهم، وتمت عمليات التسفير من دون أن يصطحبوا معهم أي شيء من أموالهم أو وثائقهم ، وسيرتهم تحت سماء الله لايحميهم شيء ولايعينهم شيء في زمن مادي قاسٍ.

ولا نريد في هذه العجالة أن نستعرض ما تعرض له الكورد الفيلية في العراق من جرائم، ولا نريد أيضا أن نعود للتذكير بما جرى لهم في الزمن الغادر .

غير إننا ومع جمع كبير من الكتاب اشرنا الى المسؤولية القانونية في قضية الكورد الفيلية، وان أحالة أعداد لاتتعدى اصابع اليد على المحاكمة في قضيتهم لايعيد لهم حقوقهم .

فقد بقيت مئات الجثث مدفونة من دون أن نعمل على معرفة أماكن الدفن، وبقيت مئات الجثث للشهداء الذين قضوا تحت التجارب الكيمياوية دون معرفة أماكنها هويتها ، وبقيت مئات منهم مدفونة في رمال السلمان، كما تعرض العديد من الرجال والنساء الى فترات طويلة الى الحجز الإجباري من دون ارتكاب أية جريمة أو مخالفة، ودون وجود قرار أو أمر سوى الرغبة المريضة للطاغية.

وإزاء ما حصل وكنتيجة لبيوعات عديدة لأملاك وعقارات الكورد الفيلية والتي تمت من دون وجه قانوني ومن دون حق، فقد عاد الكورد الفيلية ليجدوا أن تلك العقارات بيعت أو استؤجرت ممن لايملك حقا في البيع أو الإيجار.

ومع هذا كانوا بانتظار أن يلتفت لهم إخوتهم في البرلمان العراقي، ليجدوا لهم القرارات التشريعية التي تعيد لهم هذه الحقوق، وتختصر لهم دوامة الدوران في المحاكم ودفع الأجور للمحامين والرسوم والمتابعة، وترتب عليهم إن يبحثوا عن حقوقهم التي ضيعتها سلطة صدام وبعثرتها أجهزته الأمنية، ولم يجدوا ما يساندهم ويعزز حقوقهم في تشريعات تقر بأن لهم الحق في استعادة تلك الحقوق المسجلة في سجلات دوائر الأمن حكما ، ولم يصدر أي قرار يعينهم ويختصر لهم طرق المراجعة، وصاروا وكأنهم باعوا أملاكهم أو تصرفوا بها تصرف المالك أو خرجوا من العراق بإرادتهم .

وكانت بعض الأصوات الفيلية في البرلمان العراقي تجاهد من أجل أن تجد من يسمعها من الأخوة في البرلمان المنشغلون في أمور أخرى.

وبالرغم من مضي زمن ليس بالقصير والنواب يعرفون سواء بما يلمسونه أمامهم أو يشاهدونه بأعينهم أو يقرءونه عن حقوق الكورد الفيلية دون إن تتحرك اللجان القانونية لتقدم على مشروع قرارات تعيد الحقوق الثابتة أو المنقولة لعوائل الكورد الفيلية .

أما شهداء الكورد الفيلية وتكريم عوائلهم وتسهيل أمور أولادهم وأحفادهم، أما تضحيات الكورد الفيلية، فقد بقيت كلمات وشعارات تستخدمها الجهات السياسية وقت الحاجة .

وحيث إن جميع من دخل برلمان العراق وبرلمان إقليم كوردستان معنيا بهذا الخصوص، فالأمر لم يعد يتحمل التأجيل، ولم يعد المر يتحمل السكوت، فقد أستمر تناسي حقوق الكورد الفيلية، في حين ينشغل البرلمان براتب عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن عارف ورواتب كبار الضباط المعزولين، لم تزل أعداد كبيرة منهم دون مستمسكات قانونية بعد أن توفي أهاليهم وانتهت عوائلهم كمدا سواء في السجون والمعتقلات، أو في الغربة .

أن القرارات التشريعية التي ستصدر سواء عن برلمان العراق الاتحادي أو عن برلمان إقليم كوردستان ستعبر عن النظرة الوطنية لهذه الشريحة، وتشكل أشارة الى ما قدمه الكورد الفيلية للعراق بشكل عام وللإقليم بشكل خاص .

وإذا كان الكورد الفيلية يتوزعون اليوم ضمن الأحزاب والحركات العراقية، فأن صوتهم في المطالبة بحقوقهم موحد ولا يختلف عليه أحد، فقد تحملوا أكثر مما يمكن إن يتحمله غيرهم، وناضلوا وقدموا التضحيات الجسام، ومن اللائق أن يتم إعادة حقوقهم والحرص على أن تعاد الحقوق بكرامتهم، ومن يتم استلاب حقوقه من قبل سلطة غادرة وظالمة، لايمكن له أن يسلك طريق الدعاوى التقليدية في المحاكم لاستعادة تلك الحقوق .

وحيث إن الدولة العراقية الحالية ممثلة برئيس وزرائها وبهيئة الرئاسة والبرلمان، معنيين بإزالة الظلم والحيف عن كل عراقي لحقه الظلم من تلك الدولة الدكتاتورية، فالوقت حان لأن تترجم تلك المواقف ويتم إقرارها بقرارات تشريعية تنظم لهم طريق الوصول الى تلك الحقوق بأقصر الطرق .

أن الضرر المعنوي الذي تعرضت له عوائل الكورد الفيلية أكبر مما لحقها من الضرر المادي، وعلى الجهات المعنية أن تضع الحلول القانونية المتناسبة مع حجم الضرر، وأن يسعى الأخوة في البرلمان إلى تكليف المختصين في المجال القانوني، لوضع التشريعات القانونية التي تخفف عنهم الحمل الثقيل، وتزيل عنهم بعض ما وضعته السلطة البائدة فوق كاهلهم، كما على برلمان كوردستان أيضا أن يسعى الى دراسة أوضاع الكورد الفيلية، وتشريع ما يراه متناسبا مع حجم تضحياتهم ومساندتهم للقضية الكوردية، إضافة الى التكريم المعنوي الذي هم بحاجة ماسة له في هذه الظروف العصيبة .

ونعتقد أن العراق اليوم وهو يخطو أول خطواته في أنصاف الشرائح التي ظلمت من قبل الأنظمة السابقة، أن تدرك وتشخص الأولوية للشهداء وللضحايا وللشرائح التي قدمت الكثير لهذا العراق، وأن مسألة المؤتمر القانوني لدراسة أوضاع الكورد الفيلية ليست صعبة ولا مستحيلة مع وجود أهل القانون من أبناء العراق، وأن الأخذ بالمقترحات والكتابات التي كتبت بشأن تلك الحقوق توصل الى نتائج ايجابية ومثمرة، وعليه فأن قضية الكورد الفيلية اليوم بحاجة الى تشريعات قانونية، تساهم في حل الإشكاليات والمشاكل التي عانوا ولم يزلوا منها، وهذه التشريعات سواء صدرت عن مجلس النواب الاتحادي أو مجلس نواب إقليم كوردستان، المهم أن يشعر الجميع أنهم بحاجة ماسة لهذه التشريعات، وأن الزمن قد طال عليهم وهم ينتظرون الأمل، كما إن قضاياهم ومعاناتهم تتراكم يوما بعد يوم، ولنا الأمل في أن يكون المعنيين بالأمر حريصين على حقوق الكورد الفيلية الذين أعطوا لكل العراق بصمت، ولم يتباهوا ولم يتاجروا بأعداد شهداؤهم الذين طرزوا اسم العراق، وكانوا الوقود والسدود للحركة الوطنية .

الثقافة السياسية ..ضرورة ملحة للبناء الديمقراطي في الدولة العراقية

الدكتور ساجد شرقي
جامعة البصرة

بعد ان كان (الاستلاب السياسي) مظهرا ميز طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في بلدنا على مدى اكثر من ثلاثة عقود في ظل ظروف قاهرة لمجمل الحياة في الدولة العراقية، ولدت هذه الحالة نزعة من العداء تجاه السلطة التي تفرض ثقافة محددة على المجتمع، فثقافة الحزب الواحد في ظل الدكتاتورية كانت تمارس بوسائل الاجبار والقسر معتبرة تلك الثقافة هي ثقافة الامة وماعداها تعتبر(ثقافات فرعية)، لذا فالتثقيف وفقا لتلك الرؤية تشبعت به جميع مرافق الدولة ومؤسساتها وأمتدت من رياض الاطفال الى الجامعات، ولعل في هذا الاتجاه ارادت تلك الفلسفة (المتنخرة) ان تلغي القيم والاتجاهات الفكرية والثقافية التي توسم طبيعة المجتمع العراقي وبالتالي تكريس قيم تتلاءم وطبيعة السلطة الدكتاتورية (الفاشية) ، وكونت جماعات وزمر توالت المناصب الادارية والسياسية لتسويق هذه المفاهيم بطرائق مختلفة .. وبالرغم من تمزق هذه الثقافة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب هشاشتها من جانب وكونها نابعة من فلسفة واجهت ازمة كبيرة في مشروعيتها وشرعيتها حينما ابتعدت عن تاريخ مجتمعنا وتجارب حياته النضالية المختلفة والمتمثلة بقواه السياسية والحزبية والدينية التي تجسدت بكليتها في المجتمع من جانب اخر ، ظلت النخب السياسية في المرحلة الجديدة تدور في هذا الاطار وهي غير قادرة لتتجاوز تلك الثقافة وظلت تتخذ من الازدواجية ركنا اساسيا في خطابها، وبغض النظر عن الدوافع والمبررات فان ذلك يشكل عائقا وخطرا حقيقيا ينخر الجسد العراقي من جديد، فبدلا من ازالة الرواسب العالقة من خلال احلال ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة البالية التي كان يتمسك بها نظام الحزب الواحد ، ظلت تعمل هذه الثقافة بنفس المستوى ولكن بصيغة جديدة يطغي عليها عامل التكليف الشرعي والفتوى وتأسيس قاعدة وفق هذه الرؤية على قاعدة (استغل الفرصة قبل فوات الاوان) ، من هنا ولهذا المنطق تراجع المثقف السياسي وانشل دوره لان (الاوان ليس اوانه والفرصة ليست مهيئة له) ! ! وعليه فان البناء الديمقراطي للدولة العراقية وفقا لهذه القاعدة لايمكن ان يصح مطلقا مالم تطهر الثقافة من الرواسب القديمة والرواسب العالقة الجديدة التي تشكل عائقا لسير عمل النظام السياسي الجديد ، اذن كيف يمكن ان نحقق ذلك ؟ بالتأكيد الجواب لايخرج عن دائرة الثقافة السياسية وضرورتها الملحة في عملية البناء الديمقراطي ... كيف ؟

ينبغي من الهيئات الاجتماعية بكل طوائفها وتنوعها ان يتعاظم دورها بما يتلائم ومكانتها في المجتمع العراقي المعاصر، ففي الوقت الذي كان الاكراه والعنف ركنا اساسيا تبنته السلطة الحاكمة السابقة في العمل السياسي المنظوي على الشراسة والوحشية لتكرس سلطتها لمصلحة طبقة اجتماعية على حساب الطبقات الاخرى، صار الان وفي ظل المرحلة الجديدة التعدد والتنوع والحرية مظهرا رئيسا للمجتمع بل يشكل دعامة اساسية مهمة للتوجه الديمقراطي ، وهنا الامر يتطلب ثقافة سياسية دائمة التطور مبرمجة لاشباع الحاجات الثقافية المتجددة التي تعني بالتوافق بين التطور الحقيقي للمجتمع وتطوره الثقافي،لانها تعكس القيم والمعتقدات والعواطف السياسية وكل ما يعتقده الشخص ازاء البنى والمؤسسات ، والامعان في كيفية النظر الى هذه المؤسسات وقواعد النظام السياسي وبالتالي التفاعل معها سلبا او ايجابا فضلا عن تنظيم التبادل السياسي، لذا فالمثقف السياسي يكون حلقة وصل بين مستوى الافراد والجماعات من جهة والنظام السياسي من جهة اخرى، و ينعكس هذا بطبيعة الحال على السلوك العام للمجتمع ومدى استجابته الى هذه السلطة او تلك .

ان التحول الديمقراطي الذي يمر فيه بلدنا الان لابد من ان يرافقه اطلاق للحريات السياسية التي تساهم بشكل كبير في بناء شخصية الفرد والجماعة على حد سواء بعد ان فقدت تلك الحريات والى الان بناء وعيها بحرية، لذا يتطلب قبل كل شيء فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية وتحديد المواقف ازاء التطورات الحالية والمستقبلية ، وهنا يأخذ المثقف دوره الفاعل على اعتبار ان المثقفين فئات موزعة على مجموع السلم الاجتماعي ولايكونون فئة اجتماعية متجانسة ولا يتميزون بمواقف سياسية متماثلة ، وهذا يرفد التعددية، ومهمة المقف هي تحقيق نموذج ثقافي وطني واحد يتسم بالعقلانية والعلمانية ويعكس مستوى عاليا من اجماع الافراد كما يعكس ازدهار القيم الديمقراطية في المجتمع، فالثقافة السياسية وسيلة من وسائل الاندماج والتلاحم بين الافراد ضمن النظام، قائمة على اساس التوجهات الثقافية المتنوعة والمتماثلة والمتناسقة والملائمة للمؤسسات، وعلى هذا الاساس فانها تعبر عن توجهات النظام السياسي بكليته من خلال الادوار الموجودة في المجتمع التي تعنكس بالضرورة في مؤسساته وبالتالي تؤثر هذه الاخيرة في على المواقف السياسية التي يتخذها الفرد او المجموعة، وهنا تكمن اهمية الثقافة السياسية في تلاحم وتفاعل الوان الطيف السياسي العراقي ووحدته الوطنية .

هناك ثمة ترابط بين النضج السياسي والتعددية السياسية، فالاعتقاد بأن الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الاساسية في مجتمع ما يؤدي بالضرورة الى بناء اللبنة الاولى للتعددية وهذا يقود ايضا الى الايمان بتبادل المواقع للسلطة الحاكمة، وعليه فان النضج السياسي يرفد الغاء الفردية ويؤكد فكرة المؤسسة لانها تعني بوجود نظام له استمرار غير مرتبط باشخاص يعبرون عنه ، فالدولة مؤسسة مستمرة حتى وان تغير الجالسون على قمة الهرم فيها ايا كان شكل ذلك التغير .

ان التحول نحو الديمقراطية والحرية السياسية يعني بوجوب تحقيق منهج للحياة كلها وان تضع جميع قوى الاقتصاد والسياسية والاجتماع في خدمة الانسان ويعمل وفق خصائصه هذه دون تعويق او نقص، فالديمقراطية لاتقف عند حدود وظيفتها السياسية انما تتخطاها الى وظيفتها الاجتماعية فتجعل الثروة ملكا للشعب كما تجعل السلطة السياسية بيد الشعب ويتوقف نجاح ذلك الى حد كبير على المدى الذي ياخذ بعين الاعتبار التفاعل والتأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة وهذا يتطلب تكريس الاهتمام في تقدم المجتمع وسلوكه واسلوب حياته وتحول هذا الاهتمام الى عمل من اجل البناء الديمقراطي الحقيقي لا الشكلي، لان النضج السياسي يلبي تماما متطلبات اسس الديمقراطية التي تمثل المجال الحيوي لكل الحريات، وبالتالي فان مستوى الوعي السياسي يحدد مساهمة الجماهير في عملية صنع القرار باسلوب ديمقراطي ولا يمكن الوصول الى هذا الهدف دون ان يكون هناك وعي اجتماعي ودراية سياسية تتولد حتما نتيجة التطور العام للمجتمع وامتداده التاريخي وتجربته النضالية .

الـــــرأي الآخـــــر

هل في الأفق حل فعلي للقضيـــة الفلسطينيـــة؟

"نحن أمام حالة جديدة وعوامل فاعلة بدأت تنشأ وتتفاعل تدريجاً وتفرض نفسها على جميع أطراف اللعبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، فهل تبذل الجهود الحقيقية والمخلصة للوصول بالمشكلة المركزية في هذه المنطقة إلى حل واقعي وعقلاني يستند إلى وجود دولتين مستقلتين وحرتين ومتعاونتين ، دولة إسرائيل ودولة فلسطين ، في ظل سلم عادل ودائم بعد صراعات ونزاعات وحروب وموت ومعاناة بدأت في مثل هذا العام وقبل ستة عقود ولا تزال متواصلة؟"

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

إن مجرى الأحداث حتى الآن يؤكد أن عدم الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الجديدة الناشئة والمؤثرة بقوة يمكن أن يقود إلى كوارث مريعة لا لشعبي البلدين في فلسطين وإسرائيل فحسب، بل لشعوب المنطقة بأسرها، كما يمكن أن تمتد تلك الكوارث لتشمل تداعياتها الكثير من دول العالم. وإدراك هذه الحقيقة من جانب المجتمع الدولي، ولكن بشكل خاص من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، قد حرك الجو السياسي ودفع رئيس الدولة الأعظم إلى تبني مشروع المؤتمر الدولي حول القضية الفلسطينية، إضافة إلى مقترح روسيا بمواصلة ذلك بمسار المفاوضات حول الجولان ومزارع شبعا. وقد تبلورت حتى الآن ثلاثة مقترحات، وهي:

١- مؤتمر آنابولس حيث التقى ممثلو الشعب الفلسطيني ممثلي الشعب الإسرائيلي وبحضور واسع من جانب اللجنة الرباعية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمجلس الجامعة العربية والكثير من ممثلي الدول العربية والإسلامية والدول الأوروبية والأفريقية لمعالجة الصراع العربي ــ الفلسطيني. وبدأت المفاوضات المباشرة في البيت الأبيض وبمساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية الدكتورة كوندوليزا رايس.

٢- مؤتمر اقتصادي يعقد في فرنسا لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تمس الوضع الفلسطيني وسبل دعم الحكومة الفلسطينية الشرعية للخروج من الأزمة المالية الطاحنة والمعوقة لحكة المجتمع، إضافة إلى عقد اجتماعات في باريس لمتابعة مجرى المفاوضات بين الطرفين.

٣- مؤتمر موسكو الذي يفترض أن يبحث في المسار السوري واللبناني مع الجانب الإسرائيلي والذي يتسم بذات الأهمية وبحضور دولي وعربي وإسلامي مماثل لمؤتمر آنابولس على أن يحدد موعده خلال هذه الفترة. وقد قررت الدول العربية بأن التطبيع الكامل مع إسرائيل يتم بعد الانتهاء من حل المعضلات الثلاث والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل.

ولا شك في أن العوامل المحركة والمحفزة لمفاوضات مسؤولة بين الأطراف المعنية تتمثل في عدة حقائق لم يعد ممكناً تجاوزها:

❖ استمرار بقاء القضية الفلسطينية دون حل عملي وعقلاني قاد ويقود إلى مزيد من النزاعات الدموية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتنامي قوى التيارات اليمينية والإسلامية السياسية المتطرفة، كما هو واقع الحال بالنسبة إلى كل من حماس والجهاد في غزة وفي عموم فلسطين، وهي قوى لا تريد الحل على أساس دولتين، بل التخلص من إسرائيل!

❖ تبني إيران وقوى إسلامية سياسية متطرفة وإرهابية شعارات تحرير فلسطين ورمي إسرائيل في البحر ... والتي تقوم بالتنسيق مع إيران والقوى المتطرفة في الدول العربية الإسلامية، وبشكل خاص حزب الله في لبنان.

❖ في مقابل ذلك توجد قوى إسرائيلية يمينية متطرفة مستعدة لممارسة الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، وهي لا تريد السلام وترى في استمرار التوتر فرصة لبناء المزيد من المستوطنات والتهام المزيد من الأرض الفلسطينية وتفكر بإسرائيل الكبرى التي يرفضها العالم كله.

❖ الإرهاب السائد في العراق واستمراره يزيد من متاعب الولايات المتحدة في المنطقة ويعمق عدم الثقة بقدرتها على مواجهة أحداث المنطقة، وبالتالي يدفع بإيران والقوى المؤيدة لها في الدول العربية، ومنها لبنان، إلى تعبئة قوى جديدة وإلى تنفيذ مغامرات غير محسوبة العواقب.

❖ كما أن التحالف المديد الذي بدأ بين إيران وسوريا منذ نجاح الثورة الإيرانية حتى الوقت الحاضر، والذي جر إليه تحالفات قوى سياسية أخرى، يمارس اليوم دوراً في المنطقة، كما تلعب القوى التي شكلت بتوجيه ودعم مباشرين من إيران دور حصان طروادة في الدول العربية والإسلامية.

❖ تقوم إيران بالعمل الجاد والدءوب وبلا كلل من أجل تطوير أسلحتها الهجومية وإنتاج صواريخ بعيدة المدى، كما في صاروخ عاشوراء الجديد الذي يصل مداه إلى ٢٠٠٠ كم، إضافة إلى سعيها وتصميمها على إنتاج السلاح النووي الذي يهدد بتفاقم سباق التسلح في المنطقة المقترنة بتنامي مخاطر نشوب صراعات ونزاعات دموية. ويلاحظ بوضوح أن إيران تستثمر مصاعب الولايات المتحدة في العراق لتزيد من نشاطها في التسلح ومن علاقاتها التحالفية السياسية المناهضة للولايات المتحدة، برغم التحسن النسبي في الوضع الأمني في العراق.

❖ ويزيد من مصاعب الإدارة الأمريكية حالياً المنافسة المحتدمة بين الجمهوريين والديمقراطيين على السلطة الفعلية في البيت الأبيض والتي تستثمر من جانب المناهضين للسياسة الأمريكية لمزيد من الإرباك في تلك السياسة. ولهذا فإن الإدارة الأمريكية بأمس الحاجة إلى تحقيق نجاحات في المسارات الثلاث والتي ستقود بدورها إلى تحولات مهمة في المنطقة وإلى إضعاف لإيران وتفكيك للتحالف الإيراني السوري وتعزيز للتحالف معها. كما يمكن أن يقود هذا إلى تحول في الموقف الشعبي من الولايات المتحدة الذي تطمح في تحقيقه بعد أن أصبحت سمعتها شعبياً في العالمين العربي والإسلامي في الحضيض.

إن البدء الجاد في معالجة القضية الفلسطينية يسهل حل مشكلة الجولان مع سوريا ومزارع شبعا مع لبنان ويفتح أفقاً مهماً لضرب القوى الإرهابية التي تراهن على منع أي اتفاقية سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية بجوار دولة إسرائيل. وبرهنت الخطب التي ألقيت في افتتاح مؤتمر آنابولس في يوم ٢٠٠٧/١١/٢٧ على تبلور ثلاثة مؤشرات مهمة جداً كانت قد بدأت في فترة حكم إسحاق رابين وتوقفت بقتله وتداعيات ذلك ووصول اليمين الإسرائيلي إلى السلطة ثانية، وهي:

١- الاتفاق على ضرورة تشكيل دولتين على أرض فلسطين السابقة، دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية.

٢- هناك رؤية واقعية من الجانبين إزاء المشكلات التي تعترض طريق المفاوضات وإصرار على معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها خلال عام من تاريخ البدء بالمفاوضات.

٣- هناك تأييد أمريكي، عربي وإسلامي ودولي ومن جانب الأمم المتحدة والجامعة العربية، لهذا التوجه لمعالجة المشكلة الفلسطينية ومجمل الأراضي العربية المحتلة في ضوء خارطة الطريق ومبادرة الرياض التي قدمتها المملكة السعودية والتي أقرت في مؤتمرين للقمة العربية.

وعلينا أن نؤكد بصراحة بأن هناك قوى كثيرة في العالمين العربي والإسلامي وقوى في إسرائيل وفي دول أخرى لا تريد نجاح المفاوضات وستعمل على إفشالها بكل السبل المتوفرة لديها، وهو ما يفترض التصدي له وإفشاله، إضافة إلى ضرورة إنهاء ازدواجية الحكم الراهن في فلسطين، إذ لا يمكن تصور إمكانية الحل النهائي بوجود قوى في سلطة غير شرعية حاكمة في غزة لا تريد النجاح للحلول السلمية بأي حال.

إن المتفائلين والمتشائمين يراهنون على حقائق قائمة على أرض الواقع وفي ضوء التجارب المريرة التي مرت بها هذه المشكلة المستعصية على الحل، إذ لا تزال هناك الكثير من القضايا التي تعتبر مفخخات جدية في طريق المفاوضات يمكنها أن تعيق التقدم، ومنها مشكلة القدس ومشكلة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ المقيمين في الشتات العربي بشكل خاص، إضافة على مشكلة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، في مقابل وجود قناعة أن لا بد من حلول لكل ذلك. وما على المتفائلين والمتشائمين سوى السعي الجاد لدعم الجهود التي تبذل لإنهاء هذه المشكلة المعقدة لمصلحة الأمن والسلام والعدالة في المنطقة. أما الذين يضعون العصي في طريق المفاوضات السلمية من الطرفين ويتمنون لها الفشل، فلن نتمنى لهم سوى الخيبة من خلال نجاح المفاوضات.